الأمم المتحدة S/2024/463

مجلس الأمن

Distr.: General
12 June 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 12 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشـــرفني أن أحيل طيه رســـالة مؤرخة 10 حزيران/يونيه 2024 موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أ. أحمد **يلدز**
الممثل الدائم

180624 180624 24-10574 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 12 حزيران/يونيه 2024 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على رسالة ممثلة القبارصة اليونانيين المؤرخة 14 أيار/مايو 2024 (S/2024/386) بشأن المناقشة التي أجراها مجلس الأمن بشأن "صون السلام والأمن الدوليين: دور الشباب في التصدي للتحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، والتي تشوه مرة أخرى الحقائق المتعلقة بقبرص بشكل صارخ. فممثلو القبارصة اليونانيين يستغلون منذ أمد بعيد غياب الجانب القبرصي التركي على المنابر الدولية من أجل تضليل المجتمع الدولي وصرف الانتباه عن مسؤوليتهم لوحدهم عن اختلاق المشكلة القبرصية وعن استمرارها. ولذلك، أجد نفسي مضطرا إلى الرد خطيا من أجل وضع الأمور في نصابها.

ففي البداية، دعوني أشدد مرة أخرى على أنه ليس هناك أي قرار من قرارات مجلس الأمن بشأن قبرص يصف التدخل التركي المشروع والمبرر في الجزيرة، الذي تم وفقا لمعاهدات قبرص الدولية لعام 1959، بأنه "غزو" أو يصف الوجود التركي اللاحق في الجزيرة بأنه "احتلال". وكما هو معلوم، كان على تركيا، الجهة الضامنة، أن تتدخل بعد مرور 11 سنة على معاناة القبارصة الأتراك على أيادي ميليشيات الجانب القبرصي اليوناني، التي بلغت أوجها بمحاولة الانقلاب التي نظمها المجلس العسكري الحاكم في أثينا والمتعاونون معه من الجانب القبرصي اليوناني، بهدف ضم الجزيرة بأكملها إلى اليونان (الوحدة مع اليونان "إينوسيس") وإبادة القبارصة الأتراك بالكامل. وفي ضوء ما تقدم، وكذلك المعاناة الإنسانية الحالية التي تسببها النزاعات التي نشبت في الفترة الأخيرة على الصعيد العالمي، لا شك في أن نظام الضمانات في قبرص أصبح أكثر أهمية وضرورة من أي وقت مضى.

وعلاوة على ذلك، ينبغي التأكيد على أن مشكلة قبرص بدأت في عام 1963، وليس في عام 1974، عندما استحوذ الجانب القبرصي اليوناني قسرا على لقب جمهورية قبرص القائمة على الشراكة وطرد الشريك القبرصي التركي من جميع أجهزة الدولة. وخلال السنوات من 1963 إلى 1974، وهي فترة اختار ممثلو القبارصة اليونانيين تجاهلها وفق ما يناسبهم، شاركت الميليشيا القبرصية اليونانية، بمساعدة وتشجيع من اليونان، في حملة تطهير عرقي ضد القبارصة الأتراك، معروفة باسم خطة أكريتاس، يروم هدفها النهائي تحقيق الوحدة مع اليونان "إينوسيس". وقد استلزم هذا العنف الواسع النطاق وما أعقبه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أن يقوم مجلس الأمن بنشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في عام 1964 من أجل وقف إراقة الدماء والفظائع المرتكبة ضد القبارصة الأتراك. وعلى الرغم من كثرة وثائق الأمم المتحدة التي تشهد على تلك الجرائم ضد الإنسانية، فإن عدم الإشارة إليها إطلاقا في الرسالة المذكورة يمثل دليلا على أنها غير قائمة على حقائق، بل هي حلقة أخرى من حلقات آلة الدعاية المعروفة جيدا التي يستخدمها القبارصة اليونانيون.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي قدمتها ممثلة القبارصة اليونانيين بشأن مناطق الولاية البحرية والموارد الطبيعية حول جزيرة قبرص، تجدر الإشارة إلى أن السياسات الانفرادية والاستفزازية التي ينتهجها القبارصة اليونانيون في هذه المسألة تستند إلى ادعاء زائف بأن الإدارة القبرصية اليونانية لجنوب قبرص لها الحق القانوني أو المعنوي في تمثيل الجزيرة بأكملها أو التصرف بالنيابة عنها. ويتّسع نطاق ذلك ليشمل الأعمال غير المشروعة التي تقوم بها الإدارة القبرصية اليونانية، مثل توقيع اتفاقات ثنائية بشأن تعيين الحدود

البحرية، وفتح المناقصات، ومنح التراخيص لشركات الطاقة للقيام بأنشطة الاستكشاف والاستغلال. وكما هو معلوم، لقد قدم الجانب القبرصي التركي بيانات خطية إلى الأمم المتحدة وسجل بشكل لا لبس فيه أن هذه الإجراءات الانفرادية التي قام بها الجانب القبرصي اليوناني، دون موافقة الجانب القبرصي التركي ومشاركته في اتخاذ القرار، هي أعمال غير مقبولة تماما وغير ملزمة بأي شكل من الأشكال للقبارصة الأتراك.

وفي ضوء إصرار الجانب القبرصي اليوناني على مواصلة إجراءاته الانفرادية، اضطر الجانب القبرصي التركي إلى اتخاذ خطوات لحماية حقوقه ومصالحه فيما يتعلق بالموارد الهيدروكربونية الموجودة حول الجزيرة. وفي هذا الصدد، وقع الجانب القبرصي التركي، في 21 أيلول/سبتمبر 2011، اتفاقا مع تركيا لتعيين حدود الجرف القاري، وفي 22 أيلول/سبتمبر 2011، اعتمد مجلس وزراء الجمهورية التركية لشمال قبرص قرارا يحدد قطع الامتياز البحرية، فضلا عن الترخيص لشركة النفط التركية للقيام بأنشطة تنقيب عن النفط والغاز الطبيعي نيابة عن الجانب القبرصي التركي. غير أن هذا لا يستبعد إمكانية قيام الجمهورية التركية لشمال قبرص بإصدار تراخيص في المستقبل إلى شركة النفط التركية للقيام بعمليات حفر في مناطق أخرى حول الجزيرة، يتمتع فيها القبارصة الأتراك بحقوق متأصلة ولا يمكن إنكارها، بغض النظر عما إذا كان الجانب القبرصي اليوناني قد أصدر بالفعل تراخيص تخص هذه المناطق أم لا.

وكما يمكن تذكره، لمعالجة التوتر الناجم عن التقاسم العادل للموارد الطبيعية الموجودة حول الجزيرة، قدم الجانب القبرصي التركي مقترحات في عامي 2011 و 2012 على التوالي، رفضها الجانب القبرصي اليوناني رفضا قاطعا للأسف. وفي 13 تموز/يوليه 2019، قدم الجانب القبرصي التركي مقترحا شاملا محدثا للتعاون بشأن هذه المسألة، لم يقدم بعد الجانب القبرصي اليوناني ردا إيجابيا عليه. وعلاوة على ذلك، وفي هذا الصدد، أعربنا بوضوح عن تأييدنا التام للمقترح الذي قدمه رئيس تركيا، رجب طيب أردوغان، لعقد مؤتمر شامل لشرق البحر الأبيض المتوسط من شأنه أن يساعد على بدء حوار بناء ونزع فتيل التوترات في المنطقة.

وللأسف، يرتبط هذا الموقف الاستفزازي الذي يقفه الجانب القبرصي اليوناني فيما يتعلق بالهيدروكربونات بالعقلية الرافضة لتقاسم السلطة والازدهار مع القبارصة الأتراك – وهي العقلية ذاتها التي حالت دون التوصل إلى اتفاق في قبرص لأكثر من 50 عاما والتي أدت إلى فشل مؤتمر قبرص في عام 2017، وكذلك إلى الرفض الساحق من الجانب القبرصي اليوناني لخطة التسوية الأكثر شمولا بشأن قبرص في عام 2004، وهي خطة عنان، كما جاء في تقرير الأمين العام آنذاك (S/2004/437). ولذلك، فيما يخص التعليقات التي قدمتها ممثلة القبارصة اليونانيين بشأن مشكلة قبرص، تجدر الإشارة إلى أنه، بعد أكثر من 50 عاما من المفاوضات على نفس الإطار والمعايير التي عفا عليها الزمن، أصبح من الواضح بشكل لا لبس فيه أن الإصرار على هذه الصيغة الفاشلة بصورة قاطعة لا يؤدي إلا إلى إدامة الوضع الراهن غير المقبول والذي لا يمكن تحمله في الجزيرة، حيث يعامل الجانب القبرصي اليوناني كما لو كان "الحكومة الشرعية للجزيرة بأكملها" ويعامل الجانب القبرصي التركي كما لو كان مجرد "طائفة". وهذا التفاوت في معاملة الطرفين يتيح للإدارة القبرصية اليونانية مواصلة التمتع بمزايا وضعها غير القانوني وغير المنصف وإبقاء القبارصة الأتراك في عزلة لا إنسانية شاملة. وهذه هي الأسباب التي دفعت الجانب القبرصي التركي إلى سحب موافقته على اتفاق قائم على أساس "اتحاد ذي منطقتين وذي طائفتين". وتمشيا مع ملاحظات الأمين العام القائلة "هذه المرة يجب أن تكون الأمور مختلفة"، إننا نتواصل بصدق وروح إيجابية مع مبعوثته الشخصية منذ تعيينها لتنفيذ ولايتها المتفق عليها والمحددة زمنيا، وهي استكشاف ما إذا كانت هناك أرضية مشتركة بين

الجانبين لبدء عملية تفاوض جديدة ورسمية، وهي عملية لا يمكن أن تجري إلا بعد إعادة تأكيد مساواتنا في السيادة وتكافئنا في الوضع الدولي.

وفي ظل هذه الخلفية، من الواضح أن الملاحظات المضللة التي بدرت من ممثلة القبارصة اليونانيين لا تؤيدها الحقائق القانونية والتاريخية المتعلقة بالجزيرة. ومن ثم، بدلا من توجيه اتهامات لا أساس لها، ينبغي للجانب القبرصي اليوناني أن يتبع نهجا صادقا لحل مشكلة قبرص على أساس الحقائق الراهنة في الجزيرة، وهو نهج من شأنه أن يحترم الحقوق المتأصلة للقبارصة الأتراك، من بين أمور أخرى.

وإذ أغتنم هذه الفرصة، أود أيضا تذكير الإدارة القبرصية اليونانية بأن نظيرها هو الجانب القبرصي التركي ولا يزال كذلك، وليس تركيا.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **دانا**
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص